**بلاغ صحفي**

**بمناسبة اليوم العالمي للتعاونيات**

**في ذكرى** الاحتفال باليوم العالمي للتعاونيات، نستحضر المجهود الذي تبذله الحركة التعاونية في شتى أرجاء المعمورة، وهو المجهود التي تسايره الحركة التعاونية المغربية بحيث أن عدد التعاونيات بالمغرب تجاوز الخمسين ألف تعاونية 15% منها نسائية، ينشط بها أزيد من ثمان مئة ألف متعاونة ومتعاون، تعاونيات لها مساهمات كبيرة في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لأعضائها ولها دور كبير في تثمين المنتجات والخدمات المجالية وتسويق المجالات الترابية وإبراز خصوصياتها، مما جعل المغرب رائدا في هذا المجال على الصعيدين الإفريقي والعربي.

**لكن** هذا التطور الملحوظ من الناحية الكمية، خاصة بعد اعتماد قانون التعاونيات 112.12 منذ 2016**، فرض** ضرورة استحضار مجموعة من التحديات والإصلاحات الواجب اعتمادها لتحقيق نتائج نوعية أكثر قوة وتميزا، ومن أجل المساهمة في الترافع على ذلك فإن الشبكة المغربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني تركز ما يلي:

* التسريع بوضع الآليات التشريعية والتنظيمية والتحفيزية الكفيلة بتحقيق النتائج والأهداف التي عبرت عنها نتائج عمل لجنة النموذج التنموي الجديد.
* ضرورة تعزيز الإطار التشريعي من خلال التسريع باعتماد القانون الإطار للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
* تحسين الإطار التشريعي لجميع القطاعات الحكومية يسمح بتشجيع أنشطة ومشاريع التعاونيات.
* تحسين الإطار التشريعي للتشغيل بالتعاونيات ينسجم مع خصوصية هذه المؤسسات، وإحداث برامج تحفيزية لدعمه.
* ضرورة تمكين مكتب تنمية التعاون من الإمكانات البشرية والتقنية والتنظيمية الكفيلة بتقوية قدرته على مواكبة وتأهيل الحركة التعاونية المغربية.
* التسريع بتفعيل البرامج الحالية لتكوين ومواكبة التعاونيات، وجعلها آليات حقيقية لتأهيل الحركة التعاونية بالمغرب.
* ضرورة انفتاح البرامج الوطنية والحكومية الداعمة للتعاونيات على الجمعيات والشبكات المهنية والمتخصصة في إنعاش وتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
* دعوة المجالس الجهوية لكافة جهات المملكة لضرورة إحداث برامج لدعم التعاونيات ودعم مشاريعها ، وتقوية سلاسل الإنتاج المميزة لكل مجال ترابي، عوض التركيز فقط على المعارض الجهوية .
* دعوة وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي ومكتب تنمية التعاون للعمل على إحداث برامج للدعم وتأهيل التعاونيات.
* دعوة الوزارة الوصية وجهات المملكة لخلق مراصد لتجويد المعلومات وتوفيرها.
* دعوة كل المعنيين لدعم البحث العلمي والانفتاح عليه لتنمية وتأهيل النموذج المغربي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني والحركة التعاونية.
* وضع آليات وتحفيزات مشجعة على تقوية الحركة التعاونية النسائية والشبابية.